A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.2/54/3
6 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٩ (و) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة ومنسق أقل البلدان نموا في نيويورك

أتشرف بأن أحيل طيه نص الإعلان الذي اعتمده الاجتماع الوزاري السنوي التاسع لأقل البلدان نموا، المعقود بمقر الأمم المتحدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (انظر المرفق).

وأود أن أطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ٩٩ (و) من جدول الأعمال.

(توقيع) أنوار الكريم شودري
السفير والممثل الدائم
لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة
ومنسق أقل البلدان نموا في نيويورك

141099 131099 99-29075

المرفق

الإعـــلان الــذي اعتمده الاجتماع الوزاري السنوي التاسع لأقل البلدان نمـــوا المعقود أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

نحن وزراء أقل البلدان نموا، المجتمعون بمقر الأمم المتحدة أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، عملا بالقرار الوارد في إعلان داكا الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٠،

إذ نشير إلى الإعلان الوزاري المعتمد في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة،

وإذ نؤكد أهمية مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي يعقد في سنة ٢٠٠١،

وبعد أن قيَّمنا التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، نعلن رسميا ما يلي:

١ - أبرزت عمليتي العولمة والتحرير الجاريتين المشاكل التي تكتنف النمو في أقل البلدان نموا بشكل متزايد. وفاقمت هاتان العمليتان أيضا من القيود الهيكلية الطويلة الأجل التي تواجه نموها وتنميتها وعرضتها لتحديات جديدة وهائلة وعقَّدت جهودها الرامية إلى تحقيق نمو مضطرد وتنمية مستدامة وإلى القضاء على الفقر. وفي مواجهة هذه الخلفية، والتنفيذ غير المرضي للالتزامات التي تم التعهد بها في برنامج العمل، يتيح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا فرصة رئيسية لأقل البلدان نموا ولشركائها في التنمية، لكي تلزم نفسها من جديد باتخاذ إجراءات قوية وفعالة في إطار المسؤولية المشتركة والتضامن الأصيل، من أجل وقف وعكس التهميش المستمر لأقل البلدان نموا ولإنهاء المحنة القاسية لشعوبها. وحيث إن المؤتمر يعقد في فجر قرن جديد، فينبغي أن يهدف إلى التوصل إلى التزامات ملموسة وملزمة على الصعيدين العالمي والقطري، تتعهد بها أقل البلدان نموا وشركاؤها على السواء، من أجل القضاء على حدوث حالات فقر مدقع في أقل البلدان نموا خلال العقد الأول من القرن. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تعزز الالتزامات التي يتم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا إدماج هذه البلدان بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي، بطريقة يمكن قياسها وفي إطار حدود زمنية، وأن تدعم برامج إنمائية أطول أجلا في مجال التنمية البشرية المستدامة.

٢ - ونرحب بالإجراءات التي اتخذها الأمين العام والأمين التنفيذي لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، في الوقت المناسب، لبدء العملية التحضيرية الرسمية على مستوى الأمانة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ في جنيف، وتكوين منتدى استشاري للعملية التحضيرية والقيام بالتالي، في مرحلة مبكرة،

بإشراك جميع الجهات المؤثرة ذات الصلة التي تضم أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية وممثلي المجتمع المدني ومن بينهم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والوكالات المتعددة الأطراف الرئيسية. وتحظى هذه الإجراءات بتأييدنا التام.

٣ - ونرحب كذلك بالمبادرة المتعلقة بالأعمال التحضيرية للمؤتمر على الصعيد العالمي المستندة إلى أنشطة تحضيرية شاملة وكافية على الصعيد القطري. ونعتقد أنه لا غنى عن هذا النهج لتمكين الأفراد في مختلف مسارات الحياة في أقل البلدان نموا من التفاعل مع المؤتمر والأعمال التحضيرية له، الذي يعد أمرا هاما في التنفيذ الفعال على الصعيد القطري لنتائج المؤتمر. وسنوجه أيضا جهودنا لإشراك جميع الأطراف المؤثرة في بلداننا. وفي الوقت ذاته، فإننا ندعو جميع الأطراف ذات الصلة، وخاصة المنظمات المتعددة الأطراف، ومن بينها المنظمات ذات التمثيل الميداني والبلدان المانحة إلى تقديم دعم كامل لهذه الأعمال التحضيرية. وكانت مبادرة الاتحاد الأوروبي، الذي سيستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، داعية إلى التفاؤل على وجه الخصوص، فالمبادرة تهدف إلى إشراك ممثلي أقل البلدان نموا إشراكا كاملا في العملية التحضيرية على المستوى القطري.

٤ - وينبغي أن تسهم الاجتماعات والمؤتمرات العالمية المقبلة ذات الصلة، ومن بينها المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واستعراضات المؤتمرات العالمية الرئيسية وجمعية الألفية والنظر الحكومي الدولي في تمويل التنمية، في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وأن ترتبط بها. ونعتقد أيضا أنه ينبغي وضع المبادرات الجارية والمخططة الأخرى المتعلقة بأقل البلدان نموا تحت المظلة الشاملة للأعمال التحضيرية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا، بغية ضمان الاتساق والتماسك والفعالية.

٥ - إن المشاركة الفعلية من جانب أقل البلدان نموا في المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا لها أهمية قصوى. وإننا ندعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم مقترحات لبلوغ هذه الغاية، يجري النظر فيها في دورة الجمعية العامة الرابعة والخمسين بغية تحمل نفقة مشاركة ممثلين اثنين على الأقل، من كل بلد من أقل البلدان نموا، في الاجتماعات التحضيرية وفي المؤتمر ذاته. وفي هذا الصدد، نقدم دعمنا التام للنداء الصادر عن الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، لتعبئة موارد خارجة عن الميزانية من أجل العملية التحضيرية.

٦ - وستتوقف مصداقية وفعالية مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا بشكل حاسم على جودة الأعمال التحضيرية. وفي هذا الصدد، فإننا نشدد بقوة على ضرورة تزويد أمانة المؤتمر بقدرة بشرية كافية وموارد مالية كافية وخاصة عن طريق توفير موارد من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وندعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم اقتراحات في هذا الصدد، في سياق ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ونؤكد أيضا على ضرورة إعادة الموارد من الموظفين، التي خصصتها الأمانة العامة بعد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، لدعم المشاورات بين أقل البلدان نموا في مقر الأمم المتحدة.

٧ - ويمثل استعراض تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في برنامج العمل للتسعينات مهمة رئيسية من مهام مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. ويتعين بصفة خاصة إجراء تقييمات موضوعية فيما يتصل بالالتزامات في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والدين والاستثمار والتجارة، التي لم تنفذ حسب الاتفاق. فبدلا من تزويد أقل البلدان نموا بموارد مالية خارجية متزايدة بقدر كبير، عملا بالالتزام الوارد في إطار برنامج العمل، وبدلا من تلبية الأهداف المتفق عليها فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية، انخفضت المساعدة المقدمة من المانحين إلى مستويات دنيا تاريخية في السنوات الأخيرة. وأدى هذا أيضا إلى تفاقم التهديد بارتفاع الدين وإلى انخفاض أسعار السلع الأساسية. ونعرب عن تقديرنا العميق للبلدان المانحة القليلة التي استمرت في إعطاء أولوية عليا لأقل البلدان نموا في مخصصاتها من المساعدة الإنمائية الرسمية وفي تلبية، أو تجاوز، أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية. ففي غياب تدفقات خاصة خارجية ذات قيمة، يعد توافر مستويات كافية ومضطردة بشكل متزايد من الموارد المالية الرسمية الخارجية أمرا حاسما بالنسبة للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل استئناف ومواصلة النمو والتنمية. وإننا ندعو الشركاء في التنمية، وخاصة من لم يلبوا التزاماتهم في إطار برنامج العمل، إلى القيام بذلك عن طريق زيادة مستوى الدعم المالي الكلي المقدم إلى أقل البلدان نموا زيادة كبيرة.

٨ - لقد تفاقمت الحالة المالية الخارجية التي تواجهها أقل البلدان نموا تفاقما خطيرا في التسعينات نتيجة لاستمرار العبء الثقيل للدين وخدمة الدين. فهذا العبء لم يقيد جهودها الإنمائية فحسب، ولكنه قوض أيضا مصداقيتها فيما يتصل بتعبئة تدفقات خارجية خاصة. وبدون إلغاء فوري للديون، فستظل احتمالات النمو والتنمية في أقل البلدان نموا قاتمة. ونثني، في هذا الصدد، على مبادرة كولونيا الأخيرة لتقليل ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تقليلا كبيرا، وهي في أغلبها من أقل البلدان نموا. ونعتبر هذه المبادرة خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، فهي تسجل تحسنا واضحا في إطار العمل الأصلي المتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع ذلك، فلم يظهر بعد في الأفق تخفيض كبير في عبء ديون أقل البلدان نموا. ونكرر نداءنا لجميع البلدان والمؤسسات الدائنة لإلغاء جميع الديون غير المسددة التي تدين بها أقل البلدان نموا على وجه السرعة. وعلى الرغم من أن أغلبية أقل البلدان نموا مشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فينبغي أيضا تلبية احتياجات أقل البلدان نموا الأخرى المتعلق بالإغاثة من الدين على نحو فوري وكاف.

٩ - إن المجتمع الدولي لم يول اهتماما كافيا للأزمة الخطيرة المتعلقة بتمويل التنمية التي واجهت أقل البلدان نموا في التسعينات. فقد أدت إلى انهيار المساعدة الإنمائية الرسمية وفاقمت من عبء الدين وقللت من إيرادات التصدير. وأدى هذا إلى آثار ضارة بالنمو والتنمية وفاقم من المعاناة البشرية في هذه البلدان. ويتناقض هذا تناقضا واضحا مع سرعة وحجم الخطط المالية التي أتيحت أثناء الأزمة المالية في أواخر التسعينات. ونوصي بقوة بأن تحتل المسائل المالية الخارجية التي تؤثر على أقل البلدان نموا، وخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية والديون والاستثمار الأجنبي المباشر، الصدارة في جدول أعمال النظر الحكومي الدولي في توفير تمويل من أجل التنمية، الذي سيجرى في سنة ٢٠٠١. وعلاوة على ذلك، ينبغي إقامة

تعاون بين هذه العملية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، عن طريق طرق منها الوثائق المشتركة والمناسبات التحضيرية المشتركة، حسب الاقتضاء.

١٠ - وفي مجال التجارة العالمية، تأكد في التسعينات تهميش أقل البلدان نموا. وينبغي أن يمثل تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على المشاركة بشكل تام وفعال في نظام التجارة المتعددة الأطراف جزءا هاما في الجهود الدولية لإدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي. ويجب أن يأخذ انضمام أقل البلدان نموا، التي ليست عضوة بعد في منظمة التجارة العالمية، إلى تلك المنظمة مسارا سريعا مبسطا بحيث تكتمل العملية في غضون سنة واحدة من تقديم الطلب. وينبغي جعل التدابير الخاصة والتفضيلية المطبقة لصالح أقل البلدان نموا تدابيرا ملزمة عن طريق جعلها جزءا لا يتجزأ من القواعد والأنظمة التي تحكم نظام التجارة المتعددة الأطراف. ونشدد على وجوب أن يكفل المجتمع الدولي، لدى تنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف القائمة وفي المفاوضات المقبلة، ملاءمة الالتزامات الملقاة على كاهل أقل البلدان نموا لمستوى تنميتها وقدرتها على تنفيذ تلك الالتزامات. ونشدد كذلك على أن هناك مجالا كبيرا لتحسين ظروف وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق وندعو إلى اتخاذ اجراءات مبكرة لإزالة الحدود القصوى للتعريفات الجمركية وتصاعد التعريفات.

١١ - ونشدد بقوة على ضرورة مساعدة أقل البلدان نموا في التحضير للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية ومتابعته. ونثني في هذا الصدد على المبادرة المتعلقة بعقد حلقة عمل تنسيقية لكبار المستشارين في وزارات التجارة في أقل البلدان نموا، في صن سيتي بجنوب أفريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩. ونعرب عن امتناننا العميق لحكومة جمهورية جنوب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمهما المالي لعقد هذا الاجتماع ومشاركة ممثلي أقل البلدان نموا. ونشعر بالارتياح لأن منسق أقل البلدان نموا في جنيف قد قدم رسميا إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية نتائج هذا الاجتماع ("إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي: اقتراحات لخطة عمل جديدة شاملة في سياق المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية"). ونشير إلى أن هذه الوثيقة ستقدم أيضا إلى مؤتمر الأونكتاد العاشر وإلى العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، ونوصي بترجمة توصياتها إلى إجراءات ملموسة. ونوصي أيضا بأن يجتمع أقراننا في التجارة يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في سياتل، أي قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية بيوم واحد بغرض تنسيق موقف المجموعة، وتعزيز نتائج حلقة العمل المعقودة في صن سيتي. ونوصي كذلك بأن تكثف البعثات الدائمة لأقل البلدان نموا في جنيف أنشطتها المتعلقة بالعملية التحضيرية الجارية لمؤتمر سياتل، بما يكفل التوصل إلى نتائج إيجابية وملموسة، ونحث الأونكتاد على مواصلة تقديم الدعم التقني اللازم.

١٢ - إن إدماج أقل البلدان نموا بشكل كبير ومفيد في الاقتصاد العالمي ونظام التجارة المتعددة الأطراف يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية من أجل تعزيز قدرات أقل البلدان نموا في مجال العرض، عن طريق جملة أمور منها تنمية البنية الأساسية المادية والمؤسسية وتنمية الموارد البشرية وتيسير إمكانية الوصول المحسنة وبلا عوائق إلى الأسواق والمرونة في استخدام

صكوك السياسات المناسبة لتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية على تنمية تجارتها. وينبغي أن يطبق جميع الشركاء التجاريين فورا المبادرة المتعلقة بنظام الإعفاء الجمركي لجميع المنتجات التي لها أهمية تصديرية بالنسبة لأقل البلدان نموا. وندعو أيضا إلى التنفيذ المبكر والفعال للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا من جانب الوكالات الست الرئيسية (منظمة العمل العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

١٣ - ونلاحظ أن عملية العولمة والتحرير تفرض مخاطر وتحديات شديدة على أقل البلدان نموا ولا سيما أصغرها، ونشدد على أهمية إدخال مزيد من التحسينات على المعايير الحالية المتعلقة بأقل البلدان نموا بحيث تعكس الضعف الهيكلي وعوائق التنمية وقيود الإدماج في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، ندعو إلى القيام في وقت مبكر بوضع رقم قياسي للضعف يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، على النحو الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٨٣/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. ونرى أنه ينبغي تأجيل مسألة إخراج أي دولة عضو من مجموعة أقل البلدان نموا إلى حين وضع هذا الرقم القياسي، وتقييمه تقييما كاملا، وإلى حين إكمال التقرير المطلوب من الأونكتاد بشأن الأثر العملي للتدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نموا في الاتفاقات والبرامج الدولية المختلفة.

١٤ - وتزيد العوائق الجغرافية التي تواجه أقل البلدان نموا غير الساحلية من حدة نقائصها الهيكلية وتفاقم الصعوبات التي تواجهها في إدماج اقتصاداتها في نظام التجارة الدولية. وتعتمد احتمالات التجارة والتنمية لهذه البلدان بشكل حاسم على الجهود الوطنية والدعم الدولي للتغلب على العوائق المادية وغير المادية من أجل تقليل التكلفة المرتفعة للنقل العابر وتعزيز إمكانية الوصول بشكل يعتد به إلى الأسواق العالمية والخدمات المتصلة بذلك. وينبغي، التصدي على نحو كاف لمسائل النقل العابر المحددة المتعلقة بأقل البلدان نموا غير الساحلية في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، مثلما حدث في مؤتمري الأمم المتحدة السابقين المعنيين بأقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بنتيجة الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية (نيويورك، ٢٤ إلى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩) التي تضم توصيات هامة ذات منحى عملي وذات صلة بأقل البلدان نموا غير الساحلية.

١٥ - ونؤكد من جديد التزامنا باتباع سياسات للاقتصاد الكلي وسياسات قطاعية تؤدي إلى تعزيز النمو والتنمية والقضاء على الفقر في بلداننا. ونؤكد أن التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا في التسعينات في مجال التحول الاقتصادي يرجع أساسا، رغم عدم كفايته، إلى الإصلاحات الواسعة النطاق التي نفذتها بلداننا تحت وطأة أصعب ظروف داخلية وخارجية. ونلاحظ بقلق بالغ أن الإعلانات والوعود والالتزامات العديدة لصالح أقل البلدان نموا لم تتحقق إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، لم تتحقق بالكامل الفوائد الناتجة عن إصلاحات السياسات الوطنية وتعديل البرامج التي نفذتها أقل البلدان نموا ذاتها، بل إنها، كان لها في بعض

الحالات، تأثير سلبي. ومع ذلك، فإننا سنواصل بذل جهود لتهيئة ظروف لتحسين تنفيذ السياسات الوطنية وتدابير الدعم الخارجي للنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية المستدامة.

١٦ - لقد أدى العدد المتزايد من الكوارث الإنسانية والطبيعية وحالات الطوارئ البيئية إلى تخريب كثير من أقل البلدان نموا. ونؤكد أن الحد من الكوارث الإنسانية والطبيعية يشكل جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية المستدامة للبلدان والمجتمعات المتأثرة. ويعد التعاون الدولي من أجل التصدي لحالات الطوارئ وتعزيز قدرة هذه البلدان على الاستجابة أمرا له أهمية كبرى. وندعو المنظمات الثنائية والحكومية الدولية وغير الحكومية إلى مواصلة تقديم مساهمة حقيقية لإكمال الجهود الوطنية في التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية.

١٧ - ونؤكد أنه على الرغم من أن الإغاثة والإصلاح والتعمير والتنمية ليست أمورا متتابعة فإنها غالبا ما تكون متداخلة ومتزامنة. ونقر لذلك بأنه يلزم اتباع نهج شامل إزاء الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة. ونشدد على ضرورة التخطيط المشترك المبكر وتحديد الأولويات والدور المركزي لبناء القدرات وأهمية التقسيم المتفق عليه بوضوح للعمل عن طريق التعاون فيما بين الوكالات فضلا عن ضرورة وجود أنظمة مالية أكثر مرونة في مرحلة البرمجة الانتقالية.

١٨ - ونعرب عن تقديرنا لفخامة الشيخة حسينة رئيسة وزراء بنغلاديش وحكومتها على دورها القيادي والتنسيقي لأقل البلدان نموا في المنتديات المختلفة، ونطلب اليها مواصلة الاضطلاع بهذا الدور الهام بما في ذلك القيام بالتعاون مع رؤساء الدول أو الحكومات الأخرى والمؤسسات الدولية بمعالجة المسائل المتصلة بالمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا أثناء العملية التحضيرية الحاسمة. ونقرر أيضا عقد اجتماع تحضيري وزاري قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا من أجل صياغة موقفنا بشأن المسائل المعروضة على المؤتمر، ونطلب عملا بالممارسة المعهودة، إلى حكومة بنغلاديش استضافة هذا الاجتماع. ونطلب إلى الأمين العام للمؤتمر تعبئة موارد لعقد الاجتماع الوزاري، ولإشراك وفود من أقل البلدان نموا، ولتقديم دعم فني لهذه المناسبة ضمن الإطار العام للأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

- - - - -